والنهي ومن كان يصل اليه الميت في حياته لبادره وينهاه ومن كان بعيدًا
عنه ومن يكون الميت امرًا له وناهيًا ومن يكون هو الآمر والناهي
للميت الى غير ذلك مما لا يخفى بل ومن بكى على غير القريب ايضًا لصدق
اهل الميت على الذين اجتمعوا حوله ليكون عليه ونحو ذلك ويؤيده
نهي ابن عمر قبل ان يعرف الباكي كما لا يخفى والمعلوم خروجه عن مورد
الخبر هو الميت الذي تقرر مما علم من ان الله تعالى لا يعذب بدًا ولا يخرج منه
الصغير الباكي اذ المذكور فيها عذاب الغير ببكائه وهو لو جاز لم يمنع عنه
صغر الباكي خصوصًا فيمن واهق الحلم كما لا يخفى وكذا البكاء اعم مما يكون
من سنة الميت بان علمهم اياه اولم ينههم عنه في حياته حتى اعتادوه او يقوا
على عاداتهم وما يكون خلاف سنته كالبكاء لمحض الجبلة الانسانية مع
انه كان ينهاهم ويودعهم فخالفوه لغلبة الطبيعة على ما تخلقوا به وما
يكون خارجًا عن القسمين كبكاء من لم يكن الميت اصلًا اولم يكن من
اهله الذين امر الميت بحفظهم وغير ذلك فاخرج كل هذه الموارد عليها
على ما يكون كالفرد النادر من غير دليل له على هذا التقييد اذ كما
بعد اجمال الرواية في البكاء باضافة البعض اليه وعدم امكان عذاب
شخص بما لا ينسب اليه بوجه فيد ذلك التقييد وكان ذلك يستلزم
التقييد في الميت والاهل ايضًا فهو من التقييد بدليل عقلي او نص جلي
دل على عدم جواز عذاب احد لفعل لا ينسب اليه بوجه وستعرف ما في
ذلك ايضًا الثالث ان ما ذكره مناف لفعل عمر الراوي للحديث حيث
نهى صهيبًا ولم يكن من اهله ولا بكائه من سنته بوجه الا ان يدعى كونه
من رعيته ولزوم الانتداب اليه بالسكوت عنه وكذا فعل ابن عمر حيث

نهى مستندًا اليه بدون ان يعرف ان الباكي على ام ابان من اهلهما الذين كلفت
بان تفهمهم او غيرهم وان هذا البكاء الخاص من سنتهما باحد الوجوه المحتملة
او خلاف سنتهما الى غير ذلك من القيود الا ان يدعى انه كان بواسطة عامًا
لا محالة ومراده من ذلك البعض الخاص لذلك يتجه النهي من غير مخصص
واحوال لو جود القيود ويدل عليه ان ابن عباس رده اولًا بانه قال عرض بعض
بكاء اهله ثم بما تلقاه من عائشة وستعرف ما فيه ايضا مضافًا الى سكوته عن
جواب ابن عباس حين ما نقل الخاص عن عمر وكذا ينافي تخطئة عائشة
للرواية ونسبتها الى الوهم والاشتباه الا ان يدعى انها لم تعرف ان المراد
منه ذلك البعض الخاص والا لما خطأت بل قبلت وصدقت وكذا قبول
ابن عباس وغيره وسكوت ابن عمر وابنه افهم الا ان يدعى ان القائلين
ذلك قلة وعائشة وسكوا مسلكها وتاهوا عن الحق وابن عمر لم يتمكن من
الرد عليها فلم يقل شيئًا وكذا ينافي ما نقلته عائشة من مدة ذلك
الخبر المنقول على لسان عمر وابنه ولا بعد هنا ان يقول شيئًا الآن بكذب
عائشة ويدعي انها قالت ذلك عن ظن وتخمين بعد ما رأت الخبر لا يوافق
ما نعقله مع ان المورد من موارد زيادة الاحتياط في النقل والاصح
نفي قول رسول الله ذلك الا بعد ما تعلم على وجه القطع واليقين كما
هو ظاهر كلامها انه لم يقل ذلك فان لم يحفظ عائشة عن هذا الخرص فهو
كما هو وان حفظها فرواية عمر باطلة من اصلها لا تحمل على مورد خاص
وان الحكم موافقًا لها من دليل اخر اذ تسقط هذا عن الدلالة من كل وجه
ويكون قول ابن عباس حقًا ونهي ابن عمر خطأً من اصله وقول الموجه محتملًا
لعمل هذين المخطئين في المقام ايضًا فتمحى رواية وهمية بوجهين ما عاينا في

الوجه الثالث في ابطال ما ذكره البخاري

وان زعم ان الميت يعذب بعد ثبوت اصل الرواية تثبت الارض ثم النقش صح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)